رئيس الجمهورية: التوافق الوطني شرط أساسي لإدامة الوحدة الوطنية

جلال طالباني

بغداد/ المدى

اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني "ان العراق بدون التوافق الوطني بين جميع مكوناته لا يبقى عراقا، لذلك فاحترام حقوق التركمان سواء كانوا شيعة او سنة هو جزء مهم من احترام حقوق العراقيين في الدستور و شرط اساسي لإدامة هذه الوحدة الوطنية العراقية التي كنا نسعى لتحقيقها".

و قال الرئيس طالباني، خلال استقباله، في مقر اقامته ببغداد، وفداً من اهالي مدينة تلعفر يمثل التركمان السنة "علينا ان نعمل معا من اجل تحقيق الوحدة الوطنية، فنحن العراقيين عانينا كثيراً وتعرضنا لمظالم كثيرة، واذا بقينا نتبادل الاحقاد ونفتش عن الثارات فإننا سنبقى نتقاتل الى يوم القيامة".

رئيس الجمهورية، استمع الى عدد من الافكار والمقترحات قدمها الوفد التي من شأنها تهيئة الارضية المناسبة لحل المشاكل و تحقيق الامن والاستقرار في مدينة تلعفر.

والقى رئيس الجمهورية جلال طالباني، خلال اللقاء، كلمة فيما يأتي نصها:

"بسم الله الرحمن الرحيم

ارحب بكم ترحيباً حاراً و اشكركم على هذه الزيارة و اعتبرها شرفاً لنا و لذلك سأتكلم بصراحة واقول لكم بوضوح، ابتداء انا متعاطف مع الاخوة التركمان في العراق لسبب واضح هو انهم القومية التي تعرضت أكثر من غيرها الى الظلم في العهد الدكتاتوري الصدامي.

وخلال فترة النظام المباد كان هناك اعتراف شكلي للكرد، واعتراف بوجود القومية الكردية، و لكن بالنسبة للتركمان انكر، هذا النظام، وجودها وارغموا التركمان على تغير اسمائهم الى اسماء عربية او كردية.

وقد سئل طارق عزيز ذات مرة في تركيا، ما هو موقفكم من التركمان؟ قال: ماذا؟ قالوا: التركمان؟ فأجاب: ليس لدينا تركمان. اذن موقف النظام الديكتاتوري السابق هو انكار كامل لوجود التركمان والقومية التركمانية وهذا هو الظلم الاول. وبعد التحرير تم الاعتراف بالقومية، واللغة، والثقافة التركمانية.انني، اتعاطف معكم تعاطفاً كاملاً لأنكم، كتركمان السنة، مظلومون.

والمقترحات التي قدمتموها أؤيدها جميعا واسعى لتنفيذها، لانها مقترحات عادلة ومعقولة ومنطقية واكد بهذه المناسبة وقوفي مع الاخوة العرب السنة والتركمان السنة بنفس القوة التي وقفت في حينها مع الاخوة العرب الشيعة عندما تعرضوا للاضطهاد و الظلم.

ان السنة في العراق عربا او تركمانا او كردا هم مكوّن مهم للعراق لا يمكن تجاوزه والتفريط بحقوقه ولا يمكن حرمانه من المساواة الكاملة في ادارة الدولة والحكم.

ويؤسفني ان اقول ان الظلم الذي يصيب الاخوة التركمان السنة هو ظلم جائر وفظيع ومستنكر، فيجب ان لا يحدث لأن التركمان السنة كانوا دوما مكوناً مهماً من مكونات المجتمع العراقي.

لذلك فالاعتداء عليهم كونهم تركمان او كونهم سنة هو اعتداء اجرامي مخالف للدستور، والقانون، ولكل القيم الانسانية والاسلامية..

بكل تأكيد انا أتضامن معكم تضامناً كاملاً في هذا المجال و أؤيد مطالبكم و سوف اقدمها الى المجلس السياسي للامن الوطني او لمجلس الرئاسة او لرئيس الوزراء واذا اقتضى الامر سأقدمها الى البرلمان.

ان السنة في العراق لهم الحق مثل الشيعة في الاشتراك في ادارة الدولة و الحكم.

ولابد ان أبين لكم ان العراق بدون التوافق الوطني بين جميع مكوناته لا يبقى عراق، لذلك فاحترام حقوق التركمان سواء كانوا شيعة او سنة هو جزء مهم من احترام حقوق العراقيين في الدستور وشرط اساسي لإدامة هذه الوحدة الوطنية العراقية التي كنا نسعى لتحقيقها.

انا أتألم جداً من وقوع هذه الحوادث ويجب ان لا تحدث في العراق الجديد ابداً.

لذلك علينا ان نستنكر اولاً هذا العدوان وان نسعى من اجل عدم حدوثه مرة اخرى.

مطالبكم مطالب عادلة، ومنطقية، وقانونية، ودستورية.

علينا ان نعمل معاً من اجل تحقيق الوحدة الوطنية، فنحن العراقيين عانينا كثيراً وتعرضنا لمظالم كثيرة، واذا بقينا نتبادل الاحقاد ونفتش عن الثارات، فإننا سنبقى نتقاتل الى يوم القيامة.

ونحن في كردستان عانينا كثيراً منذ عام ١٩٦١، ولكن بعد التحرير نسينا كل المعاناة ونعمل كلنا الآن كفريق واحد.

في مدينتكم حدثت جرائم ولكن عليكم ان تسعوا الى المصالحة الوطنية العامة، لأنكم قومية واحدة و يجب ان يتآخى التركمان السنة والتركمان الشيعة فيما بينهم و يعملوا من اجل المصالحة الوطنية النموذجية في مدينة تلعفر مع احقاق الحق واعادة الامور الى نصابها. فإن مستقبل العراق مرتبط بالمصالحة الوطنية.

اتعهد ان اعمل بكل طاقاتي وإمكاناتي وصلاحياتي من اجل تحقيق مطالبكم ومن اجل منع ما حدث مرة آخرى، لان ما حدث هو صفحة سوداء في تاريخ العراق، خاصة عندما كان التركمان السنة يتعرضون الى الجرائم البشعة

أنا واثق ان الحكومة تستنكر هذه الجريمة وان القائمين بها هم مجرمون متعطشون للدماء ويجب انزال اشد العقاب بهم و تسليمهم الى المحاكم ولا يجوز ان نتساهل مع هؤلاء المجرمين، وفي نفس الوقت اتمنى ان تسموا فوق الاحقاد والخلافات وتعملوا من اجل التآخي والمصالحة

اجدد لكم العهد والوعد بان اقف معكم وادافع عن حقوقكم و سأسعى من اجل تحقيق مطالبكم".

تتمة المنشور ص١

حول مفهوم "اجتثاث البعث" في العراق

بهذه المفارقة يولد الدكتاتور. فالهدف أهم من البشر، والاعتراض البشري ينبغي ان يسحق، لانه يمنع تحقق وعد الفردوس الارضي، سيان ان كان المحمول مجتمعاً بلا شوائب، او أمة ظافرة أو مدينة فاضلة. ويغدو الحامل البشري لهذا الوعد محتكر الحقيقة، والرائح والآتي، فهو الواصل والوصل والموصول.

حللت حنة آرنت وجيل ما بعد الحرب هذه المحنة، بينما كان السياسيون يعكفون على تفكيك الدولة النازية، وبخاصة مؤسسات العنف، والمجمعات الصناعية، ويزيلون النظم اللاقانونية، جرى ذلك كله تحت لافتة "اجتثاث النازية".

هل كانت الايديولوجيا النازية وحدها حافز العنف؟ ام كانت اداة تسويغ؟ وهل كان العنف ثمرة الفكرة، ام نتاج انهيار المؤسسات القانونية الصادة لغلواء الدكتاتور وأجهزته؟

هذه اسئلة لم تحظ بعد بجواب شاف

لكن الملاحظ ان النازية، شأن ايديولوجيات عديدة، تحوي عناصر انتقائية تشترك مع ايديولوجيات اخرى لم تسهم في العنف. فتمجيد الدولة، والأمة، وازدراء الفرد، مشفوعة بالنزعة العرقية وتأليه الزعيم، اي عبادة الشخصية، خصائص يجدها المرء في ايديولوجيات قومية ليبرالية، تمجد الأمة، او ايديولوجيات جماعية تزدري الحريات الفردية. بل ان هناك ثقافات دينية وقيماً قبلية تحوي محفزات قوية للعنف، من دون ان تكون هذه القيم ايديولوجيا سياسية. اما العرقية المعاصرة فهي ايديولوجيا صيادي العبيد الذين حولوا قيمهم الى نظام فكري تجسد في نظام الابارثيد. (الفصل العنصري) في جنوب افريقيا، دون ان تنطوي قيم السيادة البيضاء فيه على نزعة ابادة دموية، كما ان تأليه الزعماء يعد من المشتركات بين ايديولوجيات دنيوية وعقائد دينية.

كان بوسع العنف النازي ان يمضي حتى من دون ايديولوجيته المعروفة، اذ كان بوسعه الاغتذاء على رهاب الاجانب، او حق المانيا في التوسع الامبراطوري.

وما يصح على النازية الالمانية يصح على الفاشية الايطالية، التوأم بلا منازع.

ونجد في كتابات بنيتو موسوليني، واستاذه الفيلسوف جيوفاني جنتيله، ذلك التمجيد المفرط للأمة، وذلك الازدراء المفرط لليبرالية والفردية، وذلك المقت العميق للجماعية العمالية، ويقترن هذا الخليط برغبة جامحة في الفتوحات، التي تستدعي، في الخيال، الامبراطورية الرومانية.

ولا جديد في هذا الخليط كله، المتداخل مع تيارات ومدارس شتى، وبرغم تماثل النازية الالمانية والفاشية الايطالية فإن المؤرخين يتفقون على ان درجة العنف في ايطاليا كانت أخف الى حد كبير لافت للنظر، الى حد ان حنة آرنت ايضاً قالت عن ايطاليا انها "شبه توتاليتارية".

فأين ذهبت الايديولوجية؟ وأين راح أثرها؟

وما يصح على الالمان والطليان في عهود التوتاليتارية يصح على البعث العراقي في عهده التوتاليتاري، فالايديولوجيا هنا بدأت عروبية معتدلة، ثم لبست لبوس اشتراكية ستالينية، ثم عادت الى اعتدالها العروبي، ثم انقلبت الى خطاب القبيلة والايمان، هذه التقلبات تشي بأن الوظيفة الاساسية للايديولوجيا هي الشرعنة من اجل الاستمرار، والمرونة والتكيف من أجل البقاء، اما الثابت الوحيد فقد بقي عنف الدولة الاعمى والاهوج.

ومرد العنف ليس فقط قدرة الحاكم على تطبيعه وامتلاك تقنياته، بل عجز المجتمع الفاقد كل مؤسساته، عن ايجاد دريئة يصد بها غائلة العنف الرسمي المنظم.

وعليه فإن فكرة رد منابع العنف الى ايديولوجيا الحزب المخلوع، ليست سوى تأويل يمكن اعتباره هو الآخر ايديولوجياً. وما يمكن ان يصد العنف ليس "الغاء" ايديولوجيا بل ملء فراغ المؤسسات اللاجمة للاهواء، اهواء حاملي سلطة التصرف بالشرعية القانونية، من أصغر شرطي، الى اكبر خوذة.

وبالطبع فإن قانون اجتثاث البعث ساهم في انعاش الاخير بشكل معين، فاستهداف الكل استهدافاً لا استثناء فيه يرسل رسالة واضحة لهذا الكل كي يلتئم ويدافع عن نفسه، في لحظة انهيار معنويات الجهاز الرسمي. كما ان القانون تحول الى مسخرة للمقايضات: صار ادراج الاسماء في "اللائحة السوداء" خطر، وصار لهذا "الخطر" سعر في السوق، بالمعنى التجاري للكلمة، نظراً لأن اجراءات الادراج في او الحذف من "اللائحة" ادارياً خاضعاً لاهواء ومصالح القيمين على لجان الاجتثاث، بدل ان يكون مثلاً قراراً قضائياً يتطلب التثبت والتدقيق. وبذلك ابتدعت ليبرالية الحاكم المدني بريمر مكارثية عراقية من اسوأ نوع، مكارثية ادارها بعض الليبراليين بحمية فائقة.

وتلقفت احزاب اسلامية اجتثاث البعث سلاحاً لصالحها: بيع صكوك الغفران بمجرد الانتماء الى صفوفها. وبرهنت بذلك عن براغماتية (نفعية) لخدمة الذات.

واذا كان هذا مباحاً "شرعياً فالاولى ان توضع هذه البراغماتية في خدمة السلم الاهلي.

ومن مثالب قانون اجتثاث البعث انه لا يعتمد اي معيار قانوني للتعامل مع المستهدفين به سوى الحرمان من مصادر العيش، وهو نفس السلاح الذي استخدمه الحكم السابق بإزاء خصومه، وبذا فإن المعارض ينزل بنفسه طواعية الى درك جلاده.

ثمة قتلة في صفوف النظام القديم بينهم اعضاء او حتى اصدقاء للحزب المخلوع، وبينهم موظفون في الاجهزة بلا اية رتب حزبية، وينبغي للقضاء ان يكون الاداة الاولى والاخيرة في النظر والبت، وبإزاء الدم المسفوح يومياً، يمكن حتى التفكير ببراغماتية اكبر عند تطبيق هذا القانون، بالاحرى الغائه، والبديل الوحيد هو النظر في الانتهاكات اياً كان مصدرها، واياً كانت لبوسها ومسوغاتها.

واصل اجتماعاته لليوم الثاني على التوالي

المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني يتابع تنفيذ مقررات "البلينيوم"

بغداد/ المدى

تواصلت اجتماعات المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد لليوم الثاني على التوالي.

فقد تم عقد الجلسة الصباحية امس في مقر اقامة الرئيس طالباني تم خلالها تسليط الضوء على الاوضاع الداخلية للاتحاد الوطني الكردستاني والتأكيد على ضرورة تنفيذ مقررات الكونغرس المصغر (البلينيوم) ومتابعة تلك القرارات والتوصيات المتعلقة بتطوير مكاتب وتنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني.

وشدد الاجتماع على ضرورة تقوية الروابط الضرورية بين التنظيمات والمواطنين والسعي الجاد لخدمة الشعب الكردستاني وحل مشاكله ومعالجة النواقص الموجودة في أداء المؤسسات.

وتابع المجتمعون الاوضاع الامنية في إقليم كردستان خاصة بعض الحوادث الحدودية وتم اقرار عدة توصيات والقرارات اللازمة لمنع تكرار تلك الحوادث الارهابية ودعا الاجتماع إلى تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وتحسين الخدمات في الاقليم وتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

من جهة اخرى زار الرئيس جلال طالباني مساء الجمعة رافقه عدد من اعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ورئيس قائمة الائتلاف العراقي الموحد.

وتم في الاجتماع الذي حضره الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية وعدد من كبار المسؤولين في المجلس الاعلى استعراض الاوضاع الحالية والتطورات السياسية والسبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق. وقال الرئيس طالباني خلال مؤتمر صحفي اعقب الاجتماع: كان لقاء جيداً والاخوان في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني أرادوا ان يتشرفوا بالسيد عبد العزيز الحكيم لتجديد الحرص على تعزيز العلاقات التاريخية بيننا وللتباحث حول الاوضاع العامة وكانت وجهات نظر الجانبين كالعادة متطابقة.

من ناحيته وصف السيد عبد العزيز الحكيم الاجتماع بالجيد جدا واشار الى ان الجانبين تبادلا الحديث حول الاوضاع السياسية والامنية والموقف من دعم الحكومة والعملية السياسية والسعي لخدمة المواطنين العراقيين.

حقوق الإنسان تتقصى ملابسات جريمة تلعفر

بغداد/ المدى

اعربت وزيرة حقوق الانسان وجدان سالم عن قلقها الشديد لوقوع اعداد كبيرة من الضحايا نتيجة ردود افعال غير منضبطة وخارجة عن نطاق القانون حدثت في احد احياء قضاء تلعفر مؤخراً وقالت الوزير في تصريحات تلقتها (المدى) امس ان الوزارة شكلت فريق عمل لتقصي الحقائق والوقوف على ملابسات الحادث الاجرامي وطالبت باجراء تحقيق عادل وشفاف عن قتل المدنيين في ظروف تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان. واضافت انه وبالتنسيق مع جمعية الهلال الاحمر ارسلت مساعدات انسانية عاجلة الى العوائل النازحة خارج القضاء. وقالت: ان مأساة قضاء تلعفر بجميع ملابساتها قد مست الانسان في الصميم وعلى كل انسان مخلص غيور ان ينعم النظر في فتح ملفاتها ليرى مقدار الجور والظلم الذي لحق بحقوق الانسان التي هي بحاجة الى انصاف انساني مضيفة: ان على الجهات واصحاب القرار ان تعمل بكل ثقلها لإصلاح ما لحق بها من حيف وان يكون لكل منا دوره ليرسم صورة الحاضر والمستقبل الذي نتمناه لكل العراقيين.. وتابعت: ان مهمة حماية المواطنين والدفاع عن حقوقهم هي من اولويات واجباتنا التي يحتمي بظلها المواطن بما تحمل من معان نبيلة وكبيرة اهمها انصاف المظلوم واحقاق الحق.

اختتم أعماله في اربيل

مؤتمر القوى الديمقراطية: اعتماد مبدأ المواطنة أساس لبناء دولة المؤسسات

أربيل/ وكالات

دعا مؤتمر القوى والشخصيات الديمقراطية الذي عقد في أربيل لإعادة بناء النظام السياسي في البلاد على اساس الاعتراف بالتعددية القومية والمذهبية من خلال صياغة مبادئ لتقاسم السلطة ومنح الجميع فرصة المشاركة.

وقال البيان الختامي الذي صدر في ختام أعمال المؤتمر ليلة امس الاول، أنه يجب العمل على ألا تتحول الممارسة الديمقراطية الى نظام لاحتكار جماعة ما السلطة وحرمان الآخرين منها، مشيراً إلى ضرورة وضع محددات تمنع السلوك القومي او الطائفي للدولة من خلال اليات تعديل الدستور.

واضاف: إن المشاركين في المؤتمر أوضحوا، على مدار أعمال المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، أن طرح فكرة نظام سياسي يقوم على مبدأ تقاسم السلطة بين المكونات المختلفة يجب ألا يمس بنية الدولة ومؤسساتها، فالاخيرة يجب ان تعتمد مبدأ المواطنة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع العراقيين.

واكد ضرورة "العمل على تشجيع ودعم الإعلام الحر وحرية التعبير للوصول الى المعلومات ورفض اي تدخل في عمل الصحفيين والاجهزة الاعلامية والعودة الى اعادة تنظيم شبكة الاعلام العراقي والتأكيد على انها وسيلة اعلام وطنية مملوكة للدولة وليست للحكومة وينبغي ان تكون متاحة للجميع لأنها تمول من المال العام." وشدد المشاركون في المؤتمر على تحسين وضع المراة من خلال التأكيد على مبدأ اهمية دورها في المجتمع والسعي لتمكينها وتفعيل اسهاماتها في الحياة العامة وتبنى سياسيات تؤدي الى تعضيد مكانتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتشجيعها على المشاركة في التنمية باشكالها كافة والعمل على الغاء المادة٤١ من الدستور.

كما قرر المؤتمرون: ان المؤتمر القادم سيهدف الى صياغة مشروع العقد المجتمعي العراقي وتحديد اولويات وآليات العمل وفي المقدمة منها إقرار التعديلات الدستورية وقانون الاحزاب وقانون الانتخاب وتشكيل لجنة تحضيرية تتولى هذه المهمة.

يشار الى ان المؤتمر عقد تحت شعار (من اجل تفعيل دور الوسط الديمقراطي من اجل بناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية) بدعوة من لجنة دعم الديمقراطية في العراق والتي مقرها لندن واقليم كردستان بمشاركة القوى والشخصيات الديمقراطية العراقية.

صالح يبحث مع قمي المستجدات على الصعيدين العراقي والإقليمي

بغداد/ المدى

اكد نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح اهمية ان تنبني العلاقات بين العراق وايران على المصالح المشتركة وحسن الجوار.

جاء ذلك خلال استقباله السفير الايراني في بغداد حسين كاظمي قمي امس السبت ونقله بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء، واضاف البيان انه جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين واهم المستجدات على الصعيدين العراقي والاقليمي، مشيراً إلى البحث في افضل السبل لتعزيز تلك العلاقات لما فيه خير البلدين الجارين، واكد الجانبان على ان يكون البلدان عاملاً مهماً في استقرار المنطقة.

عشائر نينوى تبدي استعدادها للوقوف مع الأجهزة الأمنية في التصدي للإرهابيين

الموصل/ المدى

عقد خسرو كوران نائب محافظ نينوى يوم الخميس الماضي اجتماعاً مع شيوخ عشائر حوض دجلة في مبنى المحافظة وتطرق الاجتماع الذي حضره قادة الاجهزة الامنية الى الاوضاع الامنية والاقتصادية التي تشهدها المحافظة ومناقشة السبل الكفيلة لمساهمة ابناء العشائر في حفظ الامن والاستقرار وقد ابدى الشيخ عبد الرزاق مجبل الوكاع شيخ عشائر الجبور عن استعداد ابناء العشائر للوقوف مع الحكومة والاجهزة الامنية من اجل حقن دماء العراقيين معبراً عن استنكار جميع شيوخ العشائر لجميع الاعمال الاجرامية التي تستهدف المدنيين الابرياء والبنى التحتية التي ترمي الى عرقلة الجهود المبذولة من اجل تقديم الخدمات للمواطنين ورفع المعاناة عنهم

من جهة اخرى ترأس نائب المحافظ اجتماعا للجنة توزيع الاراضي وناقش الاجتماع الآليات التي سيتم العمل بها لتوزيع الاراضي على المشمولين بها ووضع الضوابط الخاصة بذلك من اجل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين.

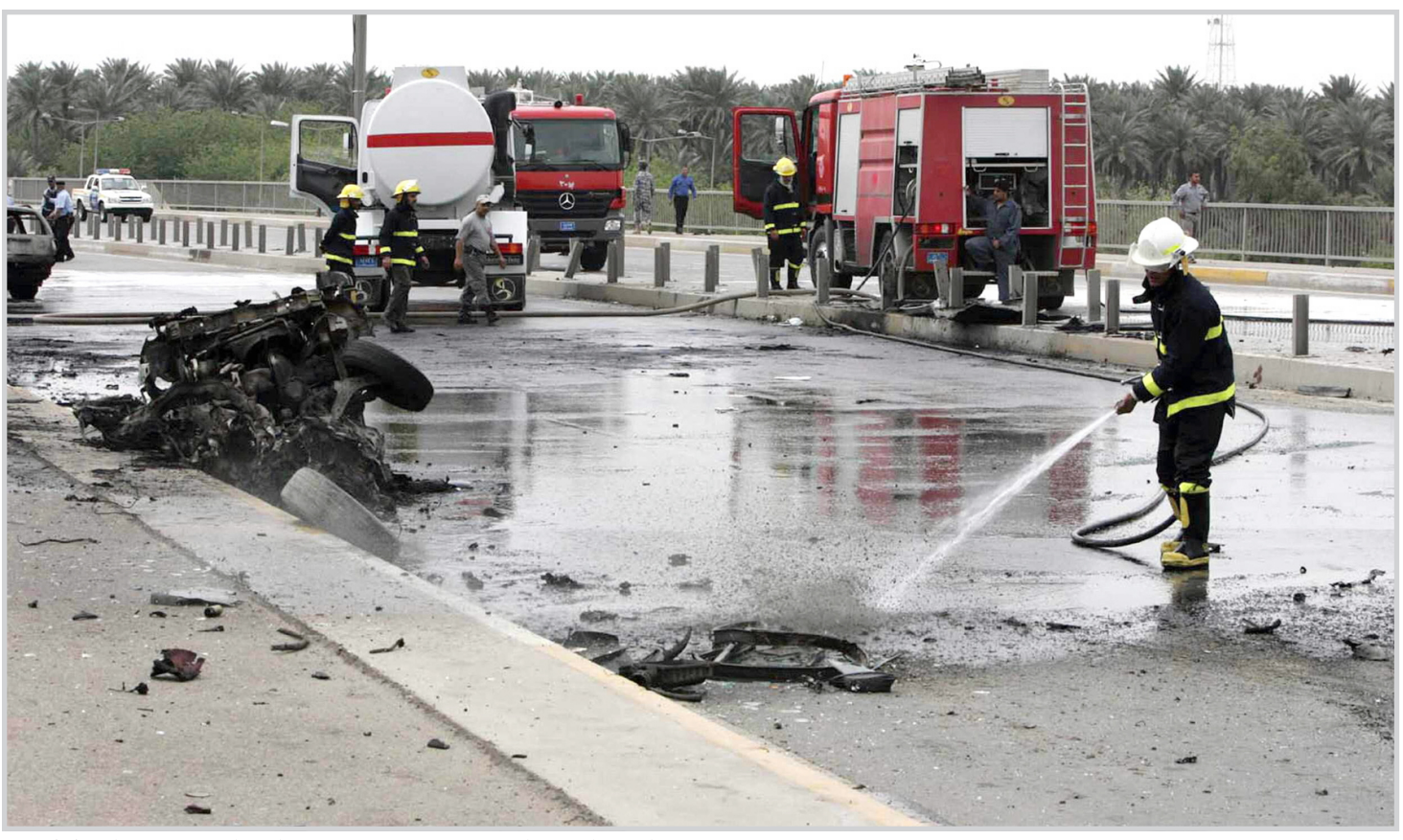
انفجار سيارة مفخخة على جسر الجادرية.. بغداد ٢٠٠٧/٤/١٤

AL- Mada

issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art

جريدة يومية سياسية
تصدر عن مؤسسة المدى
للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

بغداد - شارع ابو نؤاس محلة ١٠٢- زقاق ١٣- بناء ١٤١

هاتف
7177985 - 7178859

دمشق -شارع كرجية حداد
ص.ب ٨٢٧٢ او ٧٣٦٦
❖ هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت الحمرا- شارع ليون - بناية منصور -الطابق الاول
❖ تلفاكس ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧

توزيع وكالة
المدى للتوزيع